



لم تنته المواجهة التي بدأت منذ ما يقارب السنوات السبع بين الشعب والنظام في سوريا، وال الحرب التي أعقبتها، بنتيجة لا غالب ولا مغلوب، كما أراد لها المجتمع الدولي، في المحصلة، على الرغم من تباين مواقف أعضائه، وإنما إلى مغلوبٍ ومغلوب، أو بعبارة أخرى إلى تدميرٍ متبادل للنظام والشعب، ومن ورائهم للدولة والعمaran. وكما يحلو للنظام أن يتظاهر بأنه لا يزال يمون على قواتٍ معظمها مستجلبةٍ من الخارج، أي قوات احتلال بالمعنى الحرفي الكلمة، وأنه لا يزال يملك أوراق انتصارٍ موعودٍ على منوال: خلصت، تستمر المقاومة من الشعب المسيب، بفئاته وشرائحته وقواته المختلفة، وبطرق متباعدة وأحياناً متناقضة أيضاً. وبينما لا يتوقف المحتلون عن اختلاق الذرائع، لتمرير خططهم وتوسيع دائرة نفوذهم، والحفاظ على مكاسبهم، ولا يضيعون دقيقةً من دون أن يهيئوا لحشودٍ جديدةً لتعزيز مواقعهم وتأكيد مكاسبهم، لا يكف السوريون الذين خاضوا معارك انعتاقهم الأئبل، وهم يطلقون أهازيجهم في الساحات والشوارع التي كانت عصيةً على غير قوات الأمن ورجال المخابرات في المظاهرات التي تحذوا فيها رصاص أعدائهم وجلاديهم، من دون أن يرفّ لهم جفن، يبحث الناشطون الذين عاشوا اللحظة السحرية التي جمعتهم، عمالاً وفلاحين، مدينيين وريفيين، مسلمين ومسيحيين، هرطقةً ومؤمنين، في موجة حبٍ وأمل واحدة، ورفعتهم فوق اختلافاتهم ليتحولوا إلى شعبٍ، بعد أن كانوا عبيداً متکارهين ومتباينين، عن السعي إلى إيجاد الأطر التي تمكّنهم من متابعة الثورة وتحقيق أهدافها، من هيئات و مجالس و خلايا أزمة مؤتمرات وطنية. وفي قلب هذا المسعى، يمكن أيضاً البحث اللاهث عن قيادةٍ مركبةٍ، تعيد ترتيب أوراق الثورة وتغيير استراتيجيتها لخوض معركة الانتقال المعقّدة والغامضة.

هذا يعني أن حسم الجولة الأولى التي سيطرت عليها المواجهة المسلحة لصالح الدول الأجنبية لن تنهي الحرب التي يبقى محور الصراع فيها تقرير لمن السيادة في سورية، للشعب ألم لنظام الطغمة العسكرية المخابراتية التي استملكت الشعب مع الأرض التي يعيش عليها، وحولته إلى أقنانٍ يعملون بالسخرة لحسابها، ومن أجل مراكمة مزيدٍ من الأموال في المصادر الأجنبية، ولكنها تعيد إطلاقها على أسمٍ مختلف، ترابط فيها مهام التحرير السياسي والتحرير الوطني معاً. وإذا كانت الظروف الإقليمية والدولية قد خدمت النظام في هذه الجولة الأولى، ومنها التدخل الخارجي الحاسم، والتشتت الذي عانت منه الأوساط الشعبية التي حرمتها عقود الاحتلال الداخلي والهجمي الطويلة من أي خبرٍ تنظيمية، مدنية أو سياسية، وحطمت نوابض اجتماعها التضامنية، فإن الجولة المقبلة ستكون حاسمة، وسوف تبرز فشل ما تبقى من النظام وحماته من قوى الاحتلال في إعادة بناء أي شكلٍ من السلطة والنظام في ظل ما أحدثوه هم أنفسهم من خرابٍ ودمار واضطراب في بني المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومع ذلك، يعرف السوريون أن المواجهة في هذه الجولة الثانية التي تختلط فيها مهام التحرير السياسي والتحرير الوطني معاً، لن تكون سهلةً ولا قصيرة، لأن المصالح الإقليمية والدولية الكبيرة التي تقف وراء نظام التشريح والتعفيش والتهجير والإبادة الجماعية لن تتخلى عن هذا النظام، وسوف تتمسّك به، وتستثمر فيه ما استطاعت، حتى تضمن تحت غطائه ترتيب أوضاعها الجديدة، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية التي لا يمكن، في الأحوال الطبيعية، ومهما احاطت قواعد العمل في حقل العلاقات الدولية، أن تحل بانتزاعها من شعبٍ سيدٍ، وعضو مؤسس في المنظمة الدولية. فما لم تحصل انهياراتٍ داخلية غير متوقعة، ستقاوم طهران حتى آخر رقم أي محاولةٍ لإخراجها من سورية، بل لتحديد دائرة نفوذها، حتى لو لوحَت موسكو للعرب والغربيين بغير ذلك. وليس من المؤكد أبداً أن يكون لموسكو مصلحة في أن يستعيد الشعب السوري عافيته، ويرسي قواعد وأسس إعادة بنائه السياسي والعمري، وهي تحاول منذ الآن، كالحكومة الإيرانية، الاستفادة من ضعفه، وتعمل على تحييده لتوسيع دائرة نفوذها ومكاسبها الاستراتيجية، ليس في سورية فحسب، ولكن في عموم المنطقة، خصوصاً في مواجهة القوى الغربية التي تعتقد أنها نجحت عن طريق الاستفادة من الأزمة السورية في وضع الأنشطة في رقبتها، فغياب الشعب السوري عن مصيره وقراره وجوده هو اليوم مصلحة مشتركة لقوى دولية وإقليمية عديدة، لإنجاز ما حققه من مكاسب وتعزيزه. وأفضل ما يمكن أن يناسبها من خياراتٍ هو أن تجمع بين وقف القتال أو كما تسميه تخفيض وتيرة القتل، للتخفيف من ضغط الرأي العام العربي والدولي عليها، وقصر سيادة السوريين وقرارهم السياسي على إدارة شؤونهم المحلية من خلال مجالس أو إدارات ذاتية مهمتها تدبير شؤون محلياتها المعيشية، والحد من تغول الميليشيات التشريحية والإجرامية على الأهالي، لإحداث وهم العودة إلى الحالة الطبيعية. هذا يعني ثلاثة أمور:

الأول، استبعاد التوصل إلى أي حل سياسي في الأفق المنظور، يمهد الطريق إلى مرحلة انتقالية بتفاهم قوى المعارضة المتعددة، بما فيها الثورية، مع النظام. وبالتالي، سقوط الرهان على حل سريع يفتح باب التطبيع العسكري والسياسي والقانوني، ومن ورائه الاستعادة التدريجية للشرعية والدولة والسيادة والقرار الوطني. وهذا ما يزيد من خطر التغريز في حل حالة التعفن والاستنقاع، حيث تصعب الحرب ويستحيل السلام، وفي إثرها، تعميق مشاعر الخيبة والبؤس واليأس لدى الجمهور الواسع الفاقد أي أمل، في جميع المناطق السورية، سواء كانت خاضعة لما يسمى بميليشيات النظام أو للمجالس المحلية.

والثاني، ينبغي الاعتراف بأن الأشكال التنظيمية التي ورثها المجتمع السوري عن المرحلة السابقة التي سيطرت على النزعة العسكرية، رداً على همجية النظام، لم تعد صالحةً لتحقيق مهام الدفاع عن المجتمع في وجه السلطة الميليشياتية، ولا تحقيق

رهانات الثورة السورية الرئيسية. إن افتقادها العلاقة مع الشعب وقصر نظرها في رؤيتها للواقع على العلاقات الدولية والفضائل العسكرية، قد حرماها من إدراك التغيرات العميقة التي حصلت على الوضع الاستراتيجي، وأكّدا عجزها عن إعادة تأهيل نفسها للمرحلة الجديدة. ومن الخطأ المراهنة عليها في تحقيق أي تقدّم في كسب معارك المرحلة المقبلة في أي مجال. وهي تحول بوجوها وتباطها وعجزها في الواقع إلى أكبر مصدر للسطط والقلق والإحباط عند جمهور الثورة الواسع والرأي العام السوري عموماً. وهذا ما يفسّر تزايد الدعوات بين مجموعات الناشطين والسياسيين الذين يشعرون أكثر فأكثر بأنهم فدوا مبادرتهم ودورهم وقدرتهم على التأثير إلى إنشاء منظمات وهيئات ومؤسسات جديدة. كما يفسّر سعي الدول إلى استبدال هذه الهيئات أو تغيير قياداتها لحفظ ماء وجهها. لكن جميع هذه المبادرات تكاد تكُرر نفسها، منذ تكوين المجلس الوطني، وتتوّجه بشكل رئيسي إلى المجتمع الدولي، لإقناعه بأنها البديل المطلوب أو الأداة القادرة على صنع البديل. والحال أن الأوضاع تجاوزت مسألة إيجاد البديل، كما كان سائداً في الستينيات من الثورة، ويكاد يكون هناك إجماع ضمني، وعفوي لدى الرأي العام الدولي، الشعبي والرسمي للأسف، على أن وقت البحث عن بديل قد فات، وأن الواقعية تقتضي الاعتراف بأن سوريا ستبقى دولةً فاشلةً ومزرعةً للقوى والميليشيات والمصالح الأجنبية، في حماية ما تبقى من رجال وأجهزة الأمن التي يشكل الأسد منذ الآن مجرد علامة تجارية لها.

2

والأمر الثالث، أن هناك حاجة عاجلة لإعادة بناء استراتيجية الثورة السورية، والانتقال من مواجهة مباشرة على جبهات القتال الثابتة إلى مقاومة طويلة المدى، متحركة ومتعددة الأشكال، تشمل ميادين النشاط الاجتماعي كلها، بما فيها العسكرية، وتهدّف إلى إعادة هيكلة أو بناء مؤسسات المجتمع التي دمرت أو خربت، ومساعدته على تنمية قواه الذاتية والدفاع عن نفسه. وهذا يعني العمل على بلورة برنامج سياسي وطني اجتماعي، يعيد المبادرة إلى المجتمع، ويعمل على إعادة بناء الحلف الوطني الشعبي الواسع لعزل الطغمة الحاكمة، المسؤولة الرئيسية عن تدمير شروط حياة السوريين، والتي تتعارض إرادتها في البقاء في السلطة مع أي أمل للسوريين بالسلام والخلاص واستعادة الحياة الطبيعية والحفاظ على الدولة والسيادة والاستقلال. ويتطلب هذا البرنامج العمل على محورين:

أولاً، الانتقال من استراتيجية تركز فيها استثمار قوى الثورة وجمهورها في الحقبة الماضية بشكل رئيسي في السلاح والقتال وال الحرب، سواءً أكان ذلك دفاعاً عن النفس أو، في مرحلة ثانية، أملاً بتحقيق إسقاط النظام، وهو الاستثمار الذي أضع كثيراً من مردوده، بعد أن أغلق التدخل الروسي، ومن قبله الإيراني بباب الإنجاز العسكري، إلى استراتيجية تركز على العمل السياسي والاجتماعي والدبلوماسي والإعلامي والثقافي، وتهدّف إلى توجيه الجهد إلى مهام يتوقف على حلها إعادة بناء النسيج الاجتماعي، وأحياء روح الشعب وأمله وثقته بنفسه وبالمستقبل، جماهير الشعب كلها، وفي مقدمها حسم مشكلة المعتقلين والتعذيب والموت في المعتقلات وإطلاق سراح سجناء الرأي، والضغط من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن لإنشاء آلية للاحقة مجرمي الحرب وتقديمهم للمحاكمة، وتبني قضايا المجتمع وقيادته لمواجهة التحديات الهائلة التي يواجهها، والتي تكاد تشمله جميعاً بعد سنوات الحرب الطويلة والتصدي لمشكلات الفقر والبطالة التي تضرب أكثر من نصف المجتمع، وتهيئة الموظفين والعمال والحرفيين والطبقات الوسطى التي قسم غلاء الأسعار ظهر مواردها، ودعم معنويات الجنود والضباط الذين أحقوا بالميليشيات الأجنبية، وفرضت عليهم الطاعة لقادة ليسوا من جلدتهم ولا هدف لهم سوى مصادرة حقوقهم واحتلال وطنهم، وتسخيرهم لخدمة أغراضهم، ومساندة ملايين السكان الذين هجروا من أحياهم وقراهم، وتم تشريدهم لإحلال سكان آخرين مكانهم، وتشجيع رجال الأعمال الذين فرض عليهم العمل واجهات لشبكات مافيا النظام

وحلّفائه من أمراء الحرب والمال السوريين والأجانب، في مواجهة الضغوط وعمليات التوريط في الفساد وإنذالهم للاحتفاظ بطوابعيتهم وخضوعهم. ويعني هذا أيضا الكشف عن خيانة نظام الحرب وتميّزه، ليس تجاه من يعتبرهم خصومه، وهو غالبية الشعب، ولكن أيضا تجاه من يدعى هو نفسه تمثيلهم أو الدفاع عنهم.

العمل من أجل استعادة الشعب سيادته، والتركيز على إجلاء جميع القوات والميليشيات الأجنبية عن الأراضي السورية ثانياً، بكل الوسائل المشروعة. وهو الهدف المركزي الثاني لأي برنامج وطني شعبي للمقاومة، يعيد توحيد القاعدة الاجتماعية السورية العريضة حول برنامج إنقاذ وطني، يعني بهموم الشعب ويحبط المشاريع الاستعمارية المتقدّمة، ويقطع الطريق على تكريس سورية أفغانستان الشرق الأوسط، لكن في قبضة كرزيات موسكو. فما يريده الروس، في اعتقاده، هو إقامة نظام في سورية على المثال الأفغاني، لكن تحت سيطرة موسكو لا واشنطن. وبالمناسبة نفسها، تحويل بشار الأسد، كما أصبح بالفعل، إلى كرزاي يعيش تحت الحماية الأجنبية، ويجعل من بلاده تماماً كما هو الحال في كابول، منصةً للقواعد العسكرية، بذريعة الحرب الدولية على الإرهاب الذي يعمل هو نفسه على تفريخه ورعايته. حليف موسكو في هذا المشروع والمستفيد الأول منه هي طهران التي تريد أن تفرض وجودها العسكري والسياسي والاقتصادي بكل الوسائل، ولا تزال لديها القوة لتحقيق أغراضها ما دام العالم العربي والمجتمع الدولي غير مستعدين أو غير قادرين على مواجهتها.

3

من هنا، يكتسي تركيز الجهد بشكل أكبر على بناء منظمات المجتمع المقاوم، وإعادة الاعتبار لها، أهمية مزدوجة: أولاً، نقل المعركة إلى جبهات المجتمع المختلفة، من خلال إطلاق ديناميكية إعادة بناء المؤسسات والمنظمات والجمعيات والنقابات الحرة، والعمل على احتلال الفضاء العام، وبث الحياة في النسيج الاجتماعي، وتوحيد من جديد على أرضية الصراعات المطلبية والسياسية اليومية والبعيدة، وهي التي تجاهلناها في الحقبة السابقة، ولم نعرها أي اهتمام بسبب الضغط العسكري الهائل. وثانياً، مواجهة استراتيجية التفتّت، وتقويض الدولة وتقسيم المجتمع من خلال نظام للسلطات المحلية، والإدارات الذاتية المستقلة بعضها عن بعض، والمعتمدة مباشرة في حل مشكلاتها على سلطات الوصاية الأجنبية، ما يعني قطع الرأس السياسي للمجتمع وتفریغه من شروط استقلاله السياسي، وتعزيز روح العصبية الجهوية والطائفية والمحليّة، ومنع الشعب من استعادة وحدته وسيادته، وإعادة بناء هويته الوطنية.

تحلّ هذه الاستراتيجية الجديدة أيضاً مشكلتين شغلتا، ولا تزالان، جمهور الثورة ونشطاءها منذ البداية، ولم يجدوا لهاما أي حل. الأولى إيجاد قيادة مركبة واحدة، وربما أيضاً الحنين إلى شخصيةٍ رمزية أو كاريزمية قائدة، تقف في مواجهة الأسد، وتعمل كنقيض له. فما يحتاجه العمل على احتلال الفضاء العام، وتحرير منظمات المجتمع وهيكله وبنياته من أنقاض مؤسسات الديكتاتورية البالية، ليس زعيمًا فرداً ولا قائداً فذاً، وإنما سلسلة طويلة ومركبة من القيادات الشعبية والاجتماعية التي تعمل على جميع المستويات وفي كل الميادين. وما تستدعيه هو روح تعاون وتكامل تجمع بين هذه القيادات، وتوحدها على قاعدة تحقيق برنامج سياسي واحد، تقطع مع روح التناحر والمنافسة السلبية التي طبعت الصراع على الزعامة، أو احتلال منصب القائد البديل للأسد والمناقض له، والتي جعلت من الصراع على القيادة محنّةً حقيقةً لقادة الثورة في ميادين القتال، وفي مؤسسات المعارضة، وللجمهور الباحث عن رمز وقائد يستحيل إيجاده في مناخ التناحر والتنافس والتنافع القائم بين الأشخاص والمرشحين للزعامة.

تحتاج المرحلة المقبلة بالعكس إلى تعدد القيادات وتنوعها وإعادة تأهيل قيادات سابقة لنفسها وتدريب قيادات جديدة أيضاً لخوض معركة تحرير المؤسسات الاجتماعية، وتطهيرها من ذهنية التشبيح والعنف والديكتاتورية الشخصية البغيضة، على جميع المستويات الاجتماعية والسياسية والنقابية، قيادات تعمل بمنطق التكامل، وتقدم للنخب الجديدة الفرص التي افتقدتها في مرحلة التركيز على الثورة المسلحة، لتمير مواهبها وممارسة المسؤوليات العمومية، والمشاركة في تحرير مصيرها وبناء المجتمع الجديد المنشود.

وتتعلق المشكلة الثانية بمصير المؤسسات والتنظيمات السياسية والعسكرية التي رافقت الثورة السورية منذ انطلاقها، والتي فقدت قدرتها على تحقيق أي إنجاز، وهي تحول أكثر فأكثر، في نزاعاتها، وانقساماتها، وخضوعها لمختلف أنواع الإغراءات، إلى عبء على الثورة، بدل أن تكون أداةً لخدمتها. فليس هناك أمل في استيعابها، سوى إعادة استخدام ما تبقى من قوى حية فيها في جبهات المقاومة والقتال الجديد، أعني جبهات استعادة قيادة المجتمع بمؤسساته المختلفة والعمل، مع النخب الشابة التي تنتظر دورها منذ سنوات، وتکاد تقتلها العطالة وممارسة الثورة في وسائل التواصل الاجتماعية، على تأهيله وتنظيمه وإعداده لإحياء نظام الحرية وحكم القانون والمشاركة الشعبية التي ضحى من أجلها الملايين. ليس هناك جواب ممكن على تخريب الدولة وتدمير حكم القانون، وفتح البلاد للاحتلال الأجنبي، لحرمان السوريين من الانتصار على الطغیان، ولا رد على محاولات تطويق السوريين للقبول بتحويل بلادهم إلى ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، بانتظار أن تنفتح أمام القوى المتنازعة مساح آخر بديلة، إلا بالعودة إلى المجتمع وإعادته إلى الحياة والاستثمار في تنظيمه، وتأهيله لعصر الطغيان والاستعمار. هذه هي الرسالة الوحيدة المقدّسة للنخبة السورية الجديدة.

العربي الجديد

المصادر: